

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12
سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2017 المؤرخ في 27
أكتوبر 2017 المتعلق بضبط مجال وشروط تدخل إدارة
المؤسسات المتوسطة بالإدارة العامة للأداءات،
وعلى رأي المحكمة الإدارية.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه :

الفصل الأول - تلغى عبارة "جانفي 2018" بالفصلين الأول
و3 بالأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2017 المؤرخ في 27
أكتوبر 2017 المتعلق بضبط مجال وشروط تدخل إدارة
المؤسسات المتوسطة بالإدارة العامة للأداءات وتعوض بعبارة
"أكتوبر 2018".

الفصل 2 - مع مراعاة التواريخ الواردة بالفصل الأول، يطبق
هذا الأمر الحكومي بداية من غرة جانفي 2018.

الفصل 3 - وزير المالية مكلف بتنفيذ هذا الأمر الحكومي
الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 16 جانفي 2018.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزير المالية

محمد رضا شلغوم

أمر حكومي عدد 41 لسنة 2018 مؤرخ في 16 جانفي 2018
يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 1158 لسنة 2017 المؤرخ
في 27 أكتوبر 2017 المتعلق بضبط مجال وشروط تدخل
إدارة المؤسسات المتوسطة بالإدارة العامة للأداءات.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير المالية،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر
1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة
والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية،
وعلى جميع النصوص التي نقحتة أو تممتها وخاصة المرسوم عدد
89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية الصادرة بمقتضى
القانون عدد 82 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 وعلى
جميع النصوص التي نقحتها أو تممتها وخاصة القانون عدد 8
لسنة 2017 المؤرخ في 14 فيفري 2017 المتعلق بمراجعة
منظومة الامتيازات الجبائية،

وعلى الأمر عدد 316 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ماي
1975 المتعلق بضبط مسمولات وزارة المالية،

وعلى الأمر عدد 556 لسنة 1991 المؤرخ في 23 أفريل
1991 المتعلق بتنظيم وزارة المالية وعلى جميع النصوص التي
نقحتة أو تممتها وخاصة الأمر الحكومي عدد 1155 لسنة 2017
المؤرخ في 27 أكتوبر 2017،

وعلى الأمر عدد 1194 لسنة 1991 المؤرخ في 14 أوت
1991 المتعلق بمنحة التكاليف الإدارية المسندة لبعض أعوان
المصالح الخارجية للإدارة العامة للمراقبة الجبائية،

وعلى الأمر عدد 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أفريل
2006 المتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية بالإدارة
المركزية والإعفاء منها،

وعلى الأمر عدد 94 لسنة 2008 المؤرخ في 16 جانفي
2008 المتعلق بتنظيم وضبط مسمولات المصالح الخارجية
للإدارة العامة للأداءات بوزارة المالية وعلى جميع النصوص التي
نقحتة أو تممتها وخاصة الأمر الحكومي عدد 1156 لسنة 2017
المؤرخ في 27 أكتوبر 2017،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27
أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،